جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

تطور تنظيم المجال المغربي عبر التاريخ: التجربة الجهوية كنموذج

منير روكي

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر
كلية الآداب المحمدية - المغرب
Roguimounir@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٤/١٢/١٥
تاريخ القبول: ٢٠١٦/٢/٢٤

تطور تنظيم المجال المغربي عبر التاريخ: التجربة الجهوية كنموذج

منير روكي

الملخص:
يعتبر تنظيم المجال من أهم المعايير التي يعتمد عليها جميع الدارسين لتحليل مكونات مجتمع معين وإبراز خصائصه الديموغرافية والإثنية، باعتباره الأساس الذي تقوم عليه جل التحولات المرتبطة بالمجتمع البشري. وإذا كان المغرب قد شهد عدة تطورات وأحداث تاريخية قبل دخوله تحت سلطة الحماية الفرنسة، فقد كان للمجال دور كبير في ذلك، إلا أن الباحثين الفرنسيين أولوا عناية خاصة لهذا المجال وأبرزوا خصائصه ومميزاته. وهذه هي الخطوط العريضة التي يحاول هذا المقال الإحاطة بها.

الكلمات المفتاحية: المجال، والجهوية، والحماية، والتراب الوطني.

The evolution of the Moroccan field organization throughout history: the regional experience as a model

Rogui Mounir

Abstract:
The field organization of the most important criteria upon which all learners to analyze the components of a particular community and to highlight the characteristics of demographic and ethnicity , as the basis for the bulk of the transformations associated with the human society , and if Morocco had witnessed several developments and historical events before entering a French protectorate authority , it has been for the field a big role in it, but the French researchers Ulloa special attention to this area and highlighted the characteristics and advantages . This is the outline of which this article tries to take it.

Keywords: the field- Regional- Protection- The national territory.

مقدمة

يحتل موضوع الجهوية حيزاً هاماً في الدراسات والأبحاث الرامية إلى تحديد مختلف الأبعاد المتحكمة في سياسة إعداد التراب الوطني بغية التوزيع الأنجع للثروات والأنشطة والسكان فوق مجال معين بهدف الوصول إلى سياسة لامركزية تحقق الأهداف المرجوة منها ارتباطا بتحقيق تنمية مستديمة.

يعتبر تنظيم المجال من أهم المعايير التي يعتمد عليها جميع الدارسين لتحليل مكونات مجتمع معين وإبراز خصائصه الديموغرافية والإثنية، باعتباره الأساس الذي تقوم عليه جل التحولات المرتبطة بالمجتمع البشري، وإذا كان المغرب قد شهد عدة تطورات وأحداث تاريخية قبل دخوله تحت سلطة الحماية الفرنسة، فقد كان للمجال دور كبير في ذلك، إلا أن الباحثين الفرنسيين أولوا عناية خاصة لهذا المجال وأبرزوا خصائصه ومميزاته.

وغني عن الذكر أن أي دراسة لموضوع معين لن تتأتى إلا بتحديد الإطار العام المهيكل لها. ومن هذا المنطلق فقد خصصت المحور الأول للحديث عن مفهوم ودلالات الجهوية والسياق التي جاءت فيه دون إغفال المعايير المعتمدة في تقسيمها (طبيعية، وبشرية، واقتصادية، وقبلية).

ولتحقيق هذه الغاية كان لزاماً علينا تتبع تطور السياسة الجهوية بالمغرب منذ فترة ما قبل الحماية حتى تقسيم ١٩٩٧، برغم ما يكتنف ذلك من صعوبات شتى، نظراً لكون الجهوية بمعناها الواسع لم تتبلور، إلا مع وصول الأجانب للمغرب. وهذه هي الخطوط العريضة التي يحاول هذا المقال الإحاطة بها.

أولاً- الجهوية: المفهوم والدلالات

١- مفهوم الجهوية

نال موضوع الجهوية اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، ليس في المغرب فقط، بل في جميع أقطار المعمورة، باعتبارها مدخلاً رئيسياً لبلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وهو الأمر الذي يجعل منها ركيزة أساسية في مخططات الدولة الرامية إلى تحقيق نوع من اللامركزية، غير أن المهم هنا هو الوقوف على المغزى والدلالة التي تحيل إليها الجهوية ومعجمها المفاهيمي، الذي سيمكننا لا محالة، من الوقوف على أهم التعاريف التي يقدمها المتخصصون في هذا المجال.

يذهب صالح المستف[١] في دراسته المتميزة عن الجهوية بالمغرب إلى أن كلمة جهوية (Région) لغوياً تعني ناحية من النواحي، أي جزءاً من الكل (Partie d'un ensemble) إلا أن الناحية قد تعني بصفة خاصة المحيط الذي يدور حول نقطة معينة، وهي بهذا المفهوم تعني الضاحية أو المجال المحيط بمركز معين (le centre et la périphérie).

وهكذا يمكن التمييز بين الناحية والجهة التي قد تضم مراكز عدة بضواحيها المتنوعة. ومن هنا ترمي الغاية من التقسيم الترابي إلى جهات، إلى بلورة الجهوية (Régionalisation)[٢]، التي يولدها تقسيم ترابي موحد في الأصل إلى مناطق متعددة حسب مجالات مختلفة[٣]، غير أن عبد العزيز أشرقي، يرى أن مفهوم الجهوية، مفهوم معقد، لكونه لا يحمل دلالات سياسية واضحة المعالم مثلما لا تعتريه تعريفات دقيقة ومحددة[٤]، كما أنه يختلف حسب المجال الذي يؤطر فيه، كما أن مواضيعه متشعبة ويمكن أن تتخذ عدة أشكال (سياسية، وإدارية، ووظيفية)[٥].

وعموماً يمكن تعريف الجهوية بكونها مجموعة ترابية منسجمة مجاليا تهدف إلى خلق نوع من التكامل البنيوي بهدف تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الجهات في إطار التنمية الجهوية بشكل ينسجم مع تدخل الدولة في إنجاز عمليات التخطيط والتنمية المحلية[٦].

وتعني الجهوية حسب ظهير ٢ أبريل ١٩٩٧ إطاراً جديداً للتشاور والتكوين، وهيأة تمكن ممثلي السكان من التداول في إطارها بكيفية ديمقراطية من خلال منتخبيهم في الجماعات المحلية والهيآت الاجتماعية والمهنية في شأن مطامح ومشاريع جهاتهم، أما الجهوية فهي بناء قانوني لم تكتمل معالمه بعد[٧].

من الجدير بالذكر أن مفهوم الجهوية يختلف عند البلدان المصنعة عما هو عليه في الدول النامية؛ فهي عند الأولى إعادة التوازن المحلي للنمو الاقتصادي بعد تحقيق شروط التنمية الاقتصادية الكلية، في حين أن مفهومها في الدول النامية يتخذ شكلا أعوص وأعقد كثيرا، بحيث يقصد به تنمية دون وجود تنمية اقتصادية جهوية؛ لذا ولتكون التجربة الجهوية في هذه الدول مزدوجة عليها أن تساهم في خلق مسلسل الإقلاع الاقتصادي العام من جهة، زيادة على محاربة الفوارق بين الجهات وإحداث تنمية متوازنة فيما بينها من شأنها القضاء على الأثر التفقيري الذي يحدثه نمو جهة واحدة على حساب الجهات الأخرى التي تظل منطوية ومنغلقة على نفسها[٨].

يمكن القول، إن مفهوم الجهوية يختلف بحسب آراء واتجاهات الأشخاص، وكذا على حسب اختلاف المجال؛ لذلك فإن هذا المفهوم يفيد معنيين:

- الأول أن الجهة مجموعة متماسكة ذات أهداف سياسية ودفاعية وقد تتحول إلى توجه سياسي.

- الثاني أن الجهة هي الإطار والمجال الإداري والاقتصادي برغم أن الجهة هي نتاج بيئة سياسية تساهم في تسييس المواطنين بصفة عامة، بل تبدو الجهة من هاته الزاوية أداة لتوزيع أنشطة الدولة على المستوى الجهوي بطريقة إدارية[٩]؛ ومن ثم تجعل من الجهة مجموعة منسجمة متكاملة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي وإداري وتنموي[١٠].

يمكن تقسيم الجهوية إلى ثلاث أنواع استنادا إلى الإطار القانوني الذي تستمد منه وجودها، هي:

- الجهوية الوظيفية: التي ترتبط أساسا بـ"الوظيفة" المراد إنجازها دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، والجهة في إطار هذا النوع ما هي إلا مجال ترابي لتسيير مهمة محددة من مهام الدولة ولا تتطلب من ثَمَّ وجود ذاتية مستقلة ولا شخصية قانونية متميزة.

- الجهوية الإدارية: التي يمكن التمييز فيها بين نوعين رئيسيين

هما: الجهوية الإدارية اللامركزية؛ إذ تتمتع الجهة باستقلال ذاتي يتمثل في وجود إدارة منتخبة، و موارد بشرية ومالية، و اختصاصات محددة بواسطة قوانين عادية، ثم الجهوية الإدارية مع عدم التركيز؛ إذ تتوفر الجهة هنا على إدارة وموارد بشرية ومالية ولها اختصاصات محددة، بشأنها تكون مسيرة من طرف ممثلين للسلطة المركزية.

- الجهوية السياسية: التي تتمتع فيها الجهة بسلطات سياسية مهمة وتحتل مكانة متميزة داخل التنظيم الإداري والسياسي؛ إذ تتقاسم هي والسلطة المركزية الوظائف السياسية في الميدان التشريعي والتنظيمي، وقواعدها محددة دستوريا، وهي بهذا المفهوم أعلى مستوى من مستويات اللامركزية الترابية في إطار الدولة الموحدة.[11]

٢- المعايير المعتمدة في التقسيم الجهوي بالمغرب

- المعيار الطبيعي:

عقب إقرار الحماية على المغرب سارع كل من ج هاردي وج. سيليري، وهما جغرافيان تابعان لسلطات الحماية إلى وضع تقسيم جهوي للمغرب يعتمد على التحليل الطبيعي بغية اكتشاف المجال المغربي، وقد تضمن هذا التقسيم ست جهات هي على التوالي:

- جهة الشمال وتضم الريف وضفاف البحر الأبيض المتوسط.
- حوض سبو.
- الميسيطا المغربي أو المغرب الأوسط.
- جبال الأطلس.
- المغرب الشرقي.
- المغرب الصحراوي.

وفي سنة ١٩٤٨، أعاد سيليريي نفس التقسيم، ولكن بإضافة جهتين جديدتين إذ أحدث تقسيما داخل وسط المغرب و جبال الأطلس. فيما يخص وسط المغرب ميز بين السهول الأطلنتية من الرباط إلى الصويرة كمجموعة ساحلية، والهضاب والسهول العليا شبه الأطلسية، والتي يتكون منها الداخل، أما فيما يخص جبال الأطلس، فقد ميز بين الأطلس المتوسط والأطلس الكبير.[12]

والملاحظ أن الجانب الطبيعي حاضر في تحديد الجهات نظراً لظهور مصطلحات ترتبط بوصف التضاريس أو الجيولوجيا مثل حوض و ميسيطا وسلاسل جبلية، كما توظف عناصر التوجيه توظيفا مهما مثل: جهة الشمال ووسط المغرب والمغرب الشرقي، وهذه أمور لها دلالة استراتيجية، إذ إن الهدف من التقسيم هو الهيمنة العسكرية؛ فليس تحليلا معقلنا لمكونات هذه المجموعات الجهوية. وفي عام ١٩٥٠ وضع جولي في مجلة فرنسية جدولاً للجهات الجغرافية في المغرب، وهو الجدول الذي يعتمد بشكل كبير على الفضاءات الطبيعية.

وفي السنوات الأولى لعهد الحماية وُضع أول كتاب مدرسي موجه لتلامذة السلك الثانوي يقدم تصوراً يقسم البلاد إلى اثنتي عشرة جهة، تهمين عليها تسميات طبيعية: جبال الريف، وسهول المغرب الشمالي وهضابه، والأطلسان المتوسط والكبير، وكتل الأطلنتي، وسهول المغرب الداخلي، والسهول الأطلنتية... وحدها الجهات التي سميت بالمغرب والدارالبيضاء تحيل على عنصر بشري.

وجدير بالذكر أن موسوعة المغرب الكبيرة أصدرت سنة ١٩٨٧ خرائط تهيمن عليها عناصر التضاريس؛ إذ استعملت مصطلحات مثل الهضاب العليا، الميسيطا والحمادات. وهكذا يتجلى أن التقسيم الطبيعي لجهات المغرب وكذا تقسيم البلاد إلى مجموعات طبيعية، تحيل تسمياتها على التضاريس.[13]

- المعيار البشري:

ارتكز هذا المعيار على مفهوم "نمط العيش"، وهو مفهوم يركز على طريقة العيش وعلى العمل والإنتاج وتنقل الساكنة من أجل الفلاحة أو تربية الماشية. وقد اكتسى هذا المفهوم أهمية قصوى عند الجغرافيين غداة الحرب العالمية الثانية، ثم استورد المغرب هذا المفهوم من فرنسا ثم طبق عند التعريف بفضاءات تكون مجموعات جهوية اعتقد أنها متجانسة، على الأقل حسب المنظور الوصفي.[14]

ويعتبر رينال أول جغرافي فرنسي نادى بهذا التأويل، وذلك عن طريق تكوين جهات بشرية[15] تكون فيها الأسبقية "لمقاييس تهيئة الفضاء الريفي وتشكيل المشهد". وقد أصدر سنة ١٩٥٢ مثالاً ميز فيه بين جهات سكانها مستقرون، ومناطق ذات اقتصاد فلاحي متنوع، وسهول محيطية خاصة بزراعة الحبوب، وساحل محيطي أطلسي حضري، ومرتفعات ذات اقتصاد رعوي. وهكذا تم إدخال العنصر البشري في التقسيم الجهوي نمطا للاقتصاد ونوع العيش. غير أن أهم ما يمكن ذكره في هذا الصدد، هو الكتاب الذي نشر سنة ١٩٤٩ عن جغرافية المغرب، يحتوي على خمسة فصول تقدم تقديما واسعا جهات المغرب، تميز بين ما يلي:

- الحياة في الجبال: ويضم مجموعات الريف، والجبال العليا في الجنوب، والأطلس المتوسط وسهول قدم الجبال (الدير) وسهل سوس.
- الحياة في مقدمة الصحراء: ويعالج مواضيع الواحات والرحل، والجنوب والشرق.
- حياة السهول: وتشمل الجانب المحيطي الأطلنتي والمتوسطي، ويقدم جردا للساكنة المستقرة والرحل الصغار ونصف الرحل في السهول العليا والهضاب الداخلية (من زعير إلى السراغنة).
- الحياة الساحلية: ويركز على صيادي سوس، وموانئ الأطلنتي، والصيد في المحيط الأطلنتي، ثم زراعة الخضر والبواكر.
- الحياة في الحواضر: ويميز بين خصائص ومميزات المدن كل واحدة على حدة، ويصفها كالآتي: مدن العبور، ومدن تتصل بجهات مختلفة، وأحياء المدن العتيقة في مقابل أحياء المدينة الجديدة.[16]

يرى تروان أن هذا التقسيم للجهات، رغم التبسيط المفرط فيه ورغم المجالات المكدسة التي لا رابط بينها، يبقى ذا أهمية، نظراً للسياق التاريخي الذي ظهر فيه، كما أنه يركز على الأنشطة ويقيم مقابلة واضحة بين المدن وفضاءات القبائل.

وغني عن البيان أن هذا التقسيم قد دفع الجغرافيين الاستعماريين إلى تقسيم المغرب إلى "مغرب نافع" و "مغرب غير نافع"، أو إلى "بلاد سيبة" و "بلاد المخزن"[17]، أو إلى جهات ناطقة بالأمازيغية وأخرى بالعربية، أو إلى مدن تتميز بكل وضوح عن الأرياف التي ينعتونها

بـ"البلاد"، أو إلى فضاءات تخضع للمراقبة المدنية وأخرى للمراقبة العسكرية؛ ولقد أثرت هذه الرؤية الثنائية في التقسيمات الجهوية.

- المعيار القبلي:

عملت سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب على إحصاء المجموعات القبلية[١٨] ورسم حدودها على جميع المستويات كالأفخاذ[١٩] والقبائل والتحالفات، مستعينة في ذلك بمتخصصين في الإثنولوجيا. وفي هذا الصدد وضعت قوائم وبيانات وصفية إحصائية مثل "المدن والقبائل" Villes et tribus du Maroc.

كان الهدف من هذا التقسيم هو إضفاء بعض المشروعية على الفضاءات القبلية بغية التحكم فيها، والتمييز بين المجموعات الناطقة بالأمازيغية وتلك الناطقة بالعربية، الأمر الذي تجسد بشكل ملموس في ظهير١٩٣٠[٢٠] أو ما أضحى يعرف بسياسة "فَرَقْ تَسُدْ"، عن طريق عزل المجموعات البشرية بعضها عن بعض، ومن هذا المنطلق جاء التقسيم الإداري الذي لا يعدو أن يكون صورة طبق الأصل للتقسيم الطبقي[٢١].

ويرى فرنسوا تروان أن هذا الاعتراف بالمجموعات القبلية كان له فضل التشبث بالواقع البشري عن قرب وتحديد المناطق وأنماط العيش، وتم التخلص من قيد الحدود الطبيعية والمجموعات الطبيعية الكبرى كما هو الشأن مع الجغرافيين الأجانب الأوائل. ومن الحق أن الحدود القبلية المحددة غالباً ما كانت تمتد على تضاريس متنوعة من جبال وسهول وسفوح؛ فسمح هذا بتوظيف أحسن لتكامل الأراضي الفلاحية بين المناطق العليا والمناطق السفلى وتلبية حاجات تنقل الماشية؛ ذلك أن فضاء القبيلة فضاء وظيفي يحدد أحسن تحديد جهة مصغرة متجانسة من حيث المجموعة البشرية وأنشطتها.

وبديهي أن التدبير الأنجع للجماعات المحلية يتيح معرفة جيدة بالمجموعات البشرية التي تختلف شخصياتها باختلاف تاريخ كل منها، وتختلف كذلك تقاليدها وثقافتها وشبكة تحالفاتها ونزاعاتها.

ويمكن اعتبار هذا الاختبار نوعا من العودة إلى الأصل وإزاحة التوزيع الترابي الذي قام به الفرنسيون؛ إذ تم التمييز بين جهات مدنية وأخرى عسكرية، وعزلت المستعمرات عن المناطق الخاصة بسكن الأهالي، وقوبلت أحياء المدينة الجديدة بأحياء المدينة العتيقة[٢٢].

في هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- إن أسماء القبائل التي اعتاد الجغرافيون على استعمالها لتسمية جهات، لها خصائص طبيعية حاسمة، وباستثناءات قليلة فإن الأمر يهم مجموعات واسعة كالشاوية ودكالة وزعير، بيد أن هذه المجموعات ليس لها امتداد يسمح بتكوين جهة من منظور جغرافيي ما قبل الاستقلال وما بعده كبلاد السراغنة في ضواحي مراكش وبلاد زعير على مشارف الرباط[٢٣].

- إن الفضاءات القبلية التي وقع الاحتفاظ بها في تسمية هذه الجهات الفرعية الجغرافية تكاد جميعها تكون على الواجهتين الأطلنتية والمتوسطية و هكذا يمكن الافتراض أن المسيرين المدنيين و العسكريين خلال فترة الاستعمار أشاعوا هذا التصنيف فسار الجغرافيون على نهجهم، إلا أن أسماء بعض القبائل الكبرى وظفت في تسمية جهات صغرى مثل زيان والسراغنة. والأمر يهم هنا مجموعات بشرية قاومت مقاومة شرسة دخول الاستعمار؛ فذاع بذلك صيتها وعرف اسمها، مما جعل السلطات الفرنسية في ذلك العهد تتبنى هذه التسميات في تقسيمها.

غير أن ما يثير الانتباه هو أن هذا الشريط الساحلي الذي يضم "القبائل- الجهات" الكبيرة يتوقف في مكانين اثنين، جهة الغرب وجهة سايس. فقد احتفظ بمصطلحي الغرب وسايس، في حين طال النسيان وحدات قبلية هامة.

يعود إذن توظيف أسماء القبائل في التقسيم الجهوي بالمغرب إلى مسلسل بالغ التعقيد؛ ومن ثمة فإن الانتقاء الذي وقع بين جهات ذات تسميات قبلية وجهات ذات تسميات جغرافية محضة، يستحق دراسة خاصة[٢٤].

- المعيار الاقتصادي:

عرف المغرب عقب الاستقلال تقسيماً يعتمد على البحوث الإحصائية في مجال الاقتصاد، ومن هنا اقتصر البحث العميق ذو الأهداف المتعددة الذي انطلق سنة ١٩٦٢، على تسع جهات تمثل البوادر الأولى للجهات الاقتصادية التي ستظهر لاحقاً، وبإضافة بعض تقسيمات جديدة، أصبح التقسيم يضم ١٦ وحدة جهوية. أما تسمياتها فتوظف العناصر الطبيعية (الأطلس الكبير وملوية السفلى)، والعناصر التاريخية والبشرية (دكالة والسراغنة)، وأنماط الاقتصاد القروي (سهول زراعة الحبوب والجبال الرعوية). أما فيما يخص الإنتاج الفلاحي، فقد مكن من جمع معطيات تتعلق بالإنتاج والمردودية، فإنه حدد ٢٣ جهة فصلها بيكان، توجد بها مجموعات طبيعية (الأطلس الصغير) موروثة عن التسميات السابقة، ومجموعات قبلية (الرحامنة)، وإحالات على أنماط العيش (تلال رعوية). وفي سنة ١٩٧٠ وضع جون فرنسوا تروان تقسيما لجهات المغرب الفلاحية استجابة لحاجيات طلبة معهد الحسن الثاني للفلاحة والبيطرة. وقد وضح في هذا التقسيم ٦ مجموعات جغرافية كبرى و٤١ تقسيما تتوزع فيها التخصصات الفلاحية وأنماط العيش والتسميات حسب التضاريس والهدف هو: إبراز تنوع الفضاءات الفلاحية في المغرب.

تطور السياسة الجهوية بالمغرب: المنطلقات والأهداف[٢٥]

١- مرحلة ما قبل الحماية

أصبح تنظيم المجال يتقوى تدريجيا مع ازدهار التجارة الصحراوية في مغرب العصر الوسيط؛ إذ شرع المغرب في مسلسل نمو داخلي طبع بصماته إعداد المجال، ومع نشوء مدينة فاس بدأت بوادر مركز اقتصادي توحي بنوع من التماسك للاندماج المجالي[٢٦]، غير أن التطورات التي عرفها المغرب خلال الفترة الحديثة الممتدة من القرن ١٦ وحتى القرن ١٨ مهدت الأرضية لعزلة البلاد في القرن ١٩؛ إذ أصبح الضغط أقوى، وبدأت أوربا تطالب بالانفتاح التام للمغرب على التجارة الدولية[٢٧].

إن المغرب لم يعرف طيلة الفترة الممتدة من بداية الفتح الإسلامي إلى عهد الحماية تنظيماً جهوياً بمعناه ومفهومه الحديث، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور تنظيمات جهوية تعتمد على الأسس القبلية والجغرافية.[٢٨] ويمكن أن نقدم في هذا الإطار جهات كل من الريف، والغرب، والحوز، وسوس، والشاوية، والصحراء التي تقطنها قبائل مثل الحيانة وزيان وآيت بعمران دكالة وعبدة، وقد تميزت هذه القبائل بالتنافر، الشيء الذي كان يكلف السلطة عناء كبيرا لضمان وحدة البلاد واستقرارها.[٢٩]

تعتبر مدينتا فاس ومراكش محوري التنظيم الجهوي السائد إبان هاته المرحلة، قبل أن تنضاف إليهما مدينة مكناس في عهد المولى إسماعيل،[٣٠] كما أن السلطان المولى الحسن[٣١] عمل على تقسيم البلاد إلى جهات، وعين على رأس كل جهة عاملاً يمثله، غير أن ما يمكن تسجيله في هذا الإطار أن مركزية السلطة كانت تضعف كلما ابتعدنا عن العاصمة على صعيد الجهات، وظلت المؤسسات المحلية متمتعة بنوع من الاستقلال الإداري مع خضوع القرارات المهمة لرأي السلطان.[٣٢]

وتشير بعض الدراسات إلى أن المغرب كان يعرف نوعا من التوازن بين مختلف مناطقه من الناحية البشرية؛ إذ وجدت مع مطلع القرن ٢٠، عشرة مدن يقارب عدد سكان كل واحدة منها مئة ألف نسمة موزعة على مختلف جهات البلاد منها فاس، ومكناس، وتطوان، والصويرة، وأكادير، فضلا عن التوازن الاقتصادي الذي تبلور في ثلاثة أنشطة أساسية، هي: القطاع الفلاحي، وقطاع الصناعة التقليدية، إضافة إلى التجارة، برغم أن الجزء الأكبر كان موجها إلى الاستهلاك الداخلي.[٣٣]

وهكذا كانت القبيلة هي النواة الأولى في التنظيم الإداري المغربي؛ إذ تمثل ما يطلق عليه حاليا، الجهة، برغم عدم توفرها على لجنة تقنية وعلى رئيس مجلس أو رئيس جهة، وإنما كان يوجد بها الخليفة الذي يعتبر ممثلاً للسلطان وإلى جانبه الباشا.[٣٤]

و أخيراً يمكن القول بأن المغرب قد عرف تنظيماً جهوياً قبل دخول سلطات الحماية، مستمداً أسسه من النزعة القبلية والاعتبار الجغرافي، بيد أنه لم يكن منظما بشكل عصري وحديث، وهذا ما يلخص الفكرة القائلة بانعدام وجود تنظيم جهوي،[٣٥] وفي هذا الصدد يشير ليوطي (Lyautey) إلى أن "... المؤسسات التي تلي المخزن وتنشق عنه، كان معظمها قائما عندما جئنا إلى المغرب وإن كانت تختلف باختلاف المناطق إلا أنها كانت تمثل حقيقة ملموسة".[٣٦]

٢- الجهوية خلال فترة الحماية

لم تكن الجهوية تعني في منظور الحماية تنظيم وإعادة هيكلة المجال المغربي، بقدر ما كانت تحركها دوافع أمنية وسياسية.[٣٧] فقد كانت أهداف سلطات الحماية هي تشديد المراقبة الإدارية والترابية على أجزاء المغرب، وتأمين مراقبتها له وبسط نفوذها بواسطة إحداث جهات عسكرية وأخرى مدنية استعملت فيها الجهة كإطار لعدم التركيز في جو طغت عليه الاعتبارات العسكرية والأمنية وتشديد الخناق على كافة أجزاء التراب المغربي بشكل عام، والقبائل الثائرة بشكل خاص.[٣٨]

عقب إقرار نظام الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢، شهد التنظيم الإداري المغربي تحولات جمة تمثلت في استبدال هياكل الإدارة التقليدية بأجزاء جديدة تستمد أصولها من النظام الفرنسي. يقول دولوبا دير في هذا الإطار: "ازدادت أهمية الجهة أكثر فأكثر منذ ١٩١٢ في التنظيم الإداري المغربي". ويضيف قائلاً: "إذا أصبحت الجهة إطارا لعدم التركيز، فهي ليست سوى تقسيم إقليمي عديم الشخصية القانونية ويفتقد لمجلس استشاري ويتوفر على استقلال مالي جد محدود".[٣٩]

مباشرة بعد توقيع عقد الحماية، سارعت فرنسا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لبسط نفوذها وتحكمها في البلاد يبقى أهمها هو نقل العاصمة إلى مدينة الرباط في محاولة منها لإبعاد النخبة العلمية والسياسية المستقرة بمدينة فاس عن مكان اتخذ القرار لتصبح الحماية في مدينة الرباط حرة في اتخاذ قراراتها.

ونظراً للهاجس الأمني المسيطر على تفكير ليوطي[٤٠] وأتباعه، تم إحداث جهات عسكرية بموجب القرار الصادر في ٤ غشت ١٩١٢، وجهات أخرى مدنية لم تحدث إلا بعد سنة ١٩١٩؛ إذ أحدثت جهة الدارالبيضاء بالقرار الصادر في ٢٧ مارس ١٩١٩، وجهة وجدة بالقرار الصادر في ٢٢ دجنبر ١٩١٩، في حين أحدثت جهة الغرب سنة ١٩٢٠. وفي ١١ دجنبر ١٩٢٣ صدر نص تنظيمي عن الإقامة الفرنسية عدل التنظيم الترابي للمغرب حيث قسمت البلاد إلى ٤ جهات مدنية هي: الرباط، والدار البيضاء، ووجدة، والغرب، وثلاث مراقبات مدنية هي: آسفي، والجديدة، والصويرة، وثلاث جهات عسكرية وهي: فاس، ومكناس، ومراكش،[٤١] غير أن هذا التقسيم سرعان ما تغير بدوره سنة ١٩٣٥؛ إذ تم تقسيم البلاد إلى منطقتين: مدنية وعسكرية.[٤٢]

- المناطق المدنية: وتضم ٣ جهات هي الدار البيضاء، والرباط، ووجدة، وثلاثة أقاليم هي آسفي، والقنيطرة، والجديدة.

- المناطق العسكرية: وتضم ٣ جهات هي مكناس، وفاس، ومراكش، وأربعة أقاليم: تازة، وتافيلالت، وتخوم درعة، ووسط الأطلس.[٤٣]

وجدير بالإشارة أن الاستعمار عمل على تغيير التوجه التقليدي للبلاد ومعطياتها حتى تستجيب لمصالحه الاستعمارية، ثم ربط الاقتصاد المغربي بالتبعية الخارجية مع إيلاء الأهمية للسهول والجهات ذات النفع الكبير، وقد نتج عن ذلك ازدواجية مجالية اقتصادية بين قطاع عصري وآخر تقليدي وكذلك ازدواجية بين مغرب نافع ومغرب غير نافع.[٤٤]

إضافة إلى ذلك، أقام المستعمر مجموعة من المؤسسات ذات طابع جهوي منها المجالس الإدارية والجهوية واللجنة الاقتصادية الجهوية عبر قرار رسمي صدر في فاتح يوليوز ١٩٣٦؛ فالمجالس الإدارية الجهوية أسست لغاية وجود صلة وصل بين الممثلين الجهويين، ومختلف إدارات الدولة بغية الحصول على توافق وتوحيد الإدارة التي تسبق كل قرار وكل تحقيق. وقد تم حذف هذه المجالس عام ١٩٤١ لأن لها نفس اختصاصات الجهات الاقتصادية الجهوية؛ إذ تم تحديد اختصاصات هذه الأخيرة عبر قرار فاتح يوليوز ١٩٣٦.[٤٥]

وعموما يمكن القول بأن التنظيم الجهوي الذي ساد خلال فترة الحماية قد أملته الاعتبارات العسكرية والأمنية المتمثلة في

ضرورة إخضاع كل مناطق وجهات البلاد إلى سلطات الحماية، كما أن شساعة بلاد المغرب دفعت بسلطات الحماية إلى إحداث هذا النوع من التنظيم الجهوي ذي الطبيعة الإدارية والأمنية، الذي يهدف من ورائه إلى تشديد المراقبة على أطراف التراب الوطني، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.[٤٦]

ومن المهم الإشارة في هذا النطاق إلى محاولة التقسيم الأولى التي وضعها الجغرافي الفرنسي سيليريي سنة ١٩٤٨؛ فقد قسم من خلاله المغرب إلى ٨ جهات (منطقة الريف، وحوض سبو، والسهول شبه الأطلنتية، والهضاب والسهول العليا شبه الأطلنتية، والأطلس المتوسط، والأطلس الكبير، والمناطق شبه الصحراوية، والمغرب الشرقي)، غير أنه اعتمد مصطلحات ترتبط بوصف التضاريس أو الجيولوجيا في تسمية الجهات، كما وظف عناصر التوجيه توظيفا مهما. وهذه أمور لها دلالة استراتيجية؛ إذ إن الهدف من هذا التقسيم هو الهيمنة العسكرية لا التحليل المُعَقْلَن لمكونات هذه المجموعات الجهوية.[٤٧]

٣- التنظيم الجهوي خلال فترة الاستقلال

وجد المغرب نفسه بعد الاستقلال أمام تركة استعمارية ضخمة، ليس فحسب على صعيد الفوارق الجهوية، بل شملت جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وكان من بين المجالات التي أولاها المغرب اهتماما كبيرا، موضوع الجهوية خاصة بعد أن استفحلت الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الجهوية وعجز الإطار الإقليمي عن مواجهتها.

ومن هذا المنطلق، ونظرا لاختلاف حجم الأقاليم وعدم تساويها سواء من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية؛ إذ لم تعد تشكل وحدات جغرافية كافية وقادرة على أن تستعمل كإطار للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا ظهرت ضرورة الاعتماد على تنظيم جديد وفعال؛ فكانت الجهة هي الوسيلة الملائمة لاختيارات إعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية، التي يفترض فيها أن تكون وحدة ترابية قادرة على تقديم إطار للنمو الاقتصادي والاجتماعي.[٤٨]

ويعتبر ظهير ٢ دجنبر ١٩٥٩ أهم مبادرة خاصة بالتقسيم الإداري للمملكة، غير أنه أثبت عدم جدواه لاسيما أن نظام مجالس العمالات والأقاليم لم يعط النتائج المتوخاة منه.[٤٩] فضلا عن ذلك انصب اهتمام الأقاليم والعمالات على الجانب الإداري المتمثل في تأطير السكان والقيام بوظيفة التنسيق الإداري على حساب الجانب الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يعارض الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني.[٥٠]

أمام هذه الوضعية،[٥١] صدر ظهير شريف يحمل رقم ٧٧-٧١-١ مؤرخ في ١٦ يونيو ١٩٧١ متعلق بالتنظيم الجهوي الذي اعتبر بمثابة حجر الأساس في وضع منظور شامل للتنمية الجهوية تكتسي طابعا عمليا. وقد عرف الفصل الثاني من هذا الظهير الجهة كما يلي:

"الجهة مجموعة من الأقاليم التي ترتبط بينها أو يحتمل أن تربط بينها على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، علاقات كفيلة لتقوية نموها والتي تقتضي من جراء ذلك القيام بتهيئة عامة فيها. وتؤلف الجهة إطار عمل اقتصاديا يباشر داخله إجراء دراسات وإنجاز برامج قصد تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة لمختلف أجزاء المملكة".[٥٢]

من ناحية أخرى، عمل ظهير ١٩٧١ على وضع مؤسسات إدارية ومالية على المستوى الوطني والجهوي لتسهر على تحقيق النتائج التي تنشدها السياسة الجهوية والمتجلية في تخفيف الضغط القائم على المناطق الحيوية في البلاد وخلق انسجام وتكامل اقتصادي واجتماعي بين مختلف الجهات.[٥٣]

وبمقتضى هذا الظهير أنشئت سبع مناطق جهوية اقتصادية بالمغرب وهي:[٥٤]

- الجهة الجنوبية: تضم أقاليم أكادير، وتارودانت، وتزنيت، وطاطا، وكلميم، وطانطان، والعيون، والسمارة، وبوجدور، ووادي الذهب، وورزازات، ووأسا الزاك.
- الجهة الوسطى: تتكون من ولاية الدارالبيضاء الكبرى بعمالاتها الستة، وأقاليم الجديدة، وسطات، وخريبكة، وبن سليمان، وبني ملال، وأزيلال.
- جهة تانسيفت: تضم ولاية مراكش وأقاليم قلعة السراغنة، وآسفي، والصويرة.
- الجهة الوسطى الجنوبية: وتضم ولاية مكناس، وإفران، وخنيفرة، والراشيدية.
- الجهة الوسطى الشمالية: تضم ولاية فاس، وأقاليم الحسيمة، وتازة، وبولمان، وتاونات.
- الجهة الشمالية الغربية: وتتكون من ولاية الرباط سلا، والصخيرات، وتمارة، والقنيطرة، والخميسات، وتطوان، وسيدي قاسم، وشفشاون، والعرائش، وطنجة.
- الجهة الشرقية: تتكون من أقاليم وجدة، والناظور، وفكيك.[٥٥]

ويعتبر التقسيم الجهوي الذي وضعه المغرب سنة ١٩٩٧، آخر تقسيم ما زال معمولا به إلى الآن، يضم ١٦ جهة و٤٤ إقليما و٢٤ عمالة و١٠ ولايات. ولم يراع هذا التقسيم الاعتبارات الاقتصادية كما كان عليه الأمر في تقسيم ١٩٧١، ولكن مجموعات عبارة عن مجالات فرعية للتراب الوطني تتمتع بسلط حقيقية، وتحتل السلطة المركزية، وتشكل قطاعات للتدبير المستقل، كما تنص على ذلك النصوص المنظمة.[٥٦]

ويرى فرنسوا تروان[٥٧] أن التقسيم الجديد أخذ بعين الاعتبار الحقائق البشرية والاقتصادية للفضاء المغاربي، وتجاوز الثغرات التي أتى بها تقسيم ١٩٧١. ولكن على رغم ذلك بقيت هناك مجموعة من الاختلالات، خاصة أن بعض الجهات التي تشكلت بتجميع وحدات إدارية كانت موجودة من قبل، لا يمكنها أن تأخذ بعين الاعتبار اشتغال الفضاء المغاربي مثل مدينتي فاس ومكناس اللتين كانتا مصدر العديد من المبادلات بين الشرق والغرب، لم تحتفظا بهذه الخاصية ما دامت قد وضعت جهتان اثنتان جنبا إلى جنب، فاس ومكناس.

خاتمة

هكذا نلاحظ أنه رغم تعدد التعاريف المقدمة لمفهوم الجهوية، يظل

الهدف المتوخى منها دائما هو التوزيع الجيد للموارد فوق المجال، الأمر الذي لم يتحقق في التقسيمات الجهوية التي قام بها المغرب سواء في فترة ما قبل الحماية وأثنائها؛ إذ كان الهاجس الأمني هو المتحكم في ذلك. وإذا كانت تقسيمات ما بعد الاستقلال قد حاولت التقريب بين مختلف مكونات المجال المغربي في أفق خلق سياسة لا مركزية موحدة، فعبثا حاولت ذلك بحكم تعدد العراقيل التي واجهتها مما يفرض على الدول صياغة تقسيم جديد يتماشى هو والتطورات المتلاحقة التي يعرفها المغرب.

الهوامش

١- المستف، صالح، الجهة بالمغرب، رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، ط ١، ١٩٩٣، ص ١٩.

٢- لابد من التمييز بين الجهوية Régionalisme التي هي في مفهومها القديم ذات مدلول سياسي دفاعي محض، والجهوية Régionalisation في المفهوم الحديث التي تدل على أبعاد تنموية وإن كانت انعكاساتها تشمل بالطبع الميدان السياسي، حول ذلك ينظر:

DAYRIES, M, La régionalisation, Paris, Ed. PUF, Coll. Que sais-je ? .2e éd. 1982, p. 5

٣- حول مفهوم الجهوية ينظر:

+ Ouawwzzani Chahdi, Hassan, "La région et la problématique de la décentralisation", In : Revue marocaine locale et le développement, 2010, N° 9495-, pp. 2538-.

+ El Ouali, Abdelhamid, Autonomie et régionalisation : perspective marocaine , Ed. Maghrebine Casablanca, 2010.

+ Brémard, Fréderic, L'organisation régionale du Maroc , Faculté des lettres et Sciences humaines, Rabat, 2010.

٤- أشرقي، عبد العزيز، الجهوية الموسعة، نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١٣.

٥- يحيا، عبد الكبير، "تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب: نحو اعتماد جهوية سياسية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد ٨٤، ط ١، ٢٠١٠، ص ٤٠-٤١.

٦- أشرقي، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٤.

٧- يحيا، عبد الكبير ، مرجع سابق، ص ٤١.

٨- المستف، صالح ، مرجع سابق، ص ٢١.

٩- أشرقي، عبد العزيز ، مرجع سابق، ص ١٤.

١٠- في السنوات القليلة الماضية ارتبطت الجهوية بالتنمية؛ إذ أصبحت المجال الخصب الذي يمكن من خلاله تحقيق تنمية من خلال إنجاز عمليات التخطيط الاقتصادي وبرمجة المشاريع والتجهيزات؛ لهذا ظهرت أسلوبا إداريا وسياسيا واقتصاديا حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، في مختلف الدول الأوروبية، بعدما تبين أن الدور التقليدي للوحدات الترابية اللامركزية من جماعات وأقاليم لم يعد بإمكانه مواكبة متطلبات التنمية المحلية وتلبية الحاجات الملحة للسكان. ولكنه بالنسبة لدول العالم الثالث ومنها المغرب، لم تحظ الجهة بالاهتمام البالغ خلال فترة ما بعد الحصول على الاستقلال السياسي، الأمر الذي جعل من تطبيقه أمرا متأخرا إذا ما قورن الوضع بسرعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية التي أصبحت تطرح أمام الأجهزة الحكومية المركزية.

انظر: بنمير، المهدي، "التنظيم الجهوي بالمغرب: دراسة تحليلية للقانون رقم ٩٦-٤٧ المتعلق بتنظيم الجهات"، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، عدد ٦، دون سنة، ص. ٦، كذلك أربيب الحسن، السياسة الجهوية: دراسة، تحليل ومقارنة، منشورات أكدال، ٢٠٠١، ص ٣٧ وما بعدها.

١١- يحيا، عبد الكبير، مرجع سابق، ص ٤١-٤٢، كذلك: أشرقي، عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها.

١٢- يرى تروان فرنسوا أن هذا التقسيم، رغم نجاعته، يبقى غير دقيق، فسوس على سبيل المثال، غير معزولة وأدمجت في جهة المغرب الصحراوي؛ ذلك أن ما يفرض تحديد الجهات هو التناقضات الطبيعية الكبرى، ولسوف تستمر هيمنة العناصر المادية، لتشكل على مدى عقود، المقياس المعتمد في تحديد الجهوية. تروان، فرنسوا و آخرون، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، ترجمة: علي ايت احماد و إدريس البوشاري، دار طارق للنشر، ٢٠٠٦، ص ١٤.

١٣- تراون، فرنسوا، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

١٤- نفسه، ص ١٥.

١٥- شفير، محمد، "أزمة الأسس المجالية للدولة المغاربية"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة ٢، العدد ٧-٨، ١٩٨٨، ص ٣٦.

١٦- تروان، فرنسوا، مرجع سابق، ص ١٦.

١٧- اتفق أغلب الباحثين على إمكانية الحديث عن تفرقة أساسية للإدارة الترابية في مغرب ما قبل عهد الحماية؛ إذ ميزوا فيها بين بلاد المخزن وبلاد السيبا، وإن كان البعض يعتبر هذا التمييز إحالة إلى إشكالية الوحدة، أي أنه يحيلنا إلى نمطين مختلفين لممارسة السلطة، وليس من القبائل التي يبسط في إطارها السلطان سلطته كاملة وشاملة بواسطة قواده وباشواته. أما القبائل السائبة فهي تلك التي لا تخضع لسلطة المخزن، رغم اعترافها بالسلطة الروحية للسلطان ؛ إذ تعزف عن تأدية الضرائب عن الخدمة العسكرية أو غيرها.

راجع: يحيى، عبد الكبير، مرجع سابق، ص. ٥٤ وما بعدها.

١٨- يعود مفهوم القبيلة Tribu إلى مصطلح المؤسسات السياسية في الحضارة الهند - أوربية القديمة، وهي في هذا الإطار كانت تمثل الشكل الاجتماعي والسياسي السائد قبل ظهور المدينة - الدولة Cité –Etat ،وهو نموذج مرت به كل المجتمعات البشرية غير أن مفهومه في الإسلام فرق بين معنين: المعنى البنيوي: يقوم على أساس تشكل أولي للحياة الإنسانية، لا يبتعد كثيرا عن معنى الأسرة أو الأهل أو الأقرباء، وقد قال الله تبارك وتعالى "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم". المعنى الإيديولوجي : وهو إعطاء القبيلة محتوى سياسياً ووظيفياً فاعلاً، واعتبارها في هذا الإطار ذات دور تعبوي واستقطابي. أما الباحثون المغاربة فالقبيلة تعني عندهم مجموعة بشرية مكونة من قسمات وجماعات اجتماعية يجمع بينها رابطة القرابة الدموية الحقيقية أو الوهمية، وتحتل مجالاً ترابياً تمارس عليه سلطتها وتدافع عنه

مع خضوعها لقيم وتمثلات ومبادئ مشتركة.
محمد نجيب أبو الطالب، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٦-٦٨
أيضاً: Jacques Berque, Structures sociales du Haut-Atlas, Presses 245-universitaires de France, 1955,P232
١٩- الفخذ جزء من القبيلة.
٢٠- يسمى الظهير البربري، أصدرته سلطات الحماية الفرنسية سنة ١٩٣٠ بغية التفريق بين سكان البلاد إلى عرب وأمازيغ، بإخضاع الفئة الأولى إلى القضاء الشرعي الإسلامي، والثانية إلى القضاء العرفي.
لوسيوني جوزيف، ترجمة: محمد المؤيد، تهييء الظهير البربري الصادر في ١٦ ماي ١٩٣٠، مجلة أمل، ع ١، ١٩٩٢، ص ٢٦-٣٣.
٢١- تروان، فرنسوا، مرجع سابق، ص ١٩.
٢٢- تروان، فرنسوا، مرجع سابق، ص ٢٠.
٢٣- نفسه، ص ٢٠.
٢٤- شكاك، صالح، "السياسة الجهوية بالمغرب خلال فترة الحماية"، مجلة المناهل، العدد، ٨٩-٩٠، ٢٠١١، ص ٢٥٨-٢٦٤.
٢٥- هـ. بيجين، "تنظيم المجال المغربي عبر التاريخ"، المجلة المغربية لعلم الاجتماعي السياسي، عدد ٧-٨، ١٩٨٨، ص ٤٤-٧٤.
٢٦ - مديرية إعداد التراب الوطني، المجال المغربي: واقع الحال، مطبعة عكاظ، ط ٨، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
٢٧- نفسه، ص. ٥٨.
٢٨- بنمير، المهدي، "التنظيم الجهوي بالمغرب"، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، عدد ٦، ١٩٩٧، ص ٧.
٢٩- البكريوي، عبد الرحمان، التعمير بين المركزية واللامركزية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء ١٩٩٣، ص ١٨. انظر كذلك: المستف، صالح، مرجع سابق، ص. ٤٣.
٣٠- إسماعيل بن مولاي علي الشريف العلوي والمعروف بـمولاي إسماعيل (١٦٤٥ - ١٧٢٧) كان سلطاناً مغربياً من سلالة العلويين. حكم منذ عام ١٦٧٢ حتى ١٧٢٧، بعد الرشيد بن علي الشريف. في عهده كانت الدولة العلوية في أزهى أيامها. وانتقلت عاصمة المغرب إلى مدينة مكناس من مراكش. بدأ مولاي إسماعيل ببناء قصر إمبراطوري متقن وأنصاب أخرى. كما بنى جداراً طويلاً لحماية مكناس. امتدت إمبراطوريته من ما هو الآن الجزائر حتى موريتانيا. توفي المولى إسماعيل في ٢٢ مارس عام ١٧٢٧، وخلفه ابنه أحمد الذهبي بن إسماعيل.
محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات مؤسسة آل سعود، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص.٥٢-٥٤.
A,G,Martin, Quatre siècles d'histoire marocaine, au Sahara de 15041902-, Au Maroc de 1894 a 1912,Félix Alcan,1923,pp362-.
٣١- الحسن بن محمد بن عبد الرحمن بن هشام ولد سنة ١٨٣٦ بفاس - ٣ ذي الحجة ١٣١١ هـ / ٦ يونيو ١٨٩٤). كان سلطانا علويا للمغرب من ١٨٧٣ حتى سنة ١٨٩٤. بعدما تولى الحسن الأول الحكم خلفا لأبيه محمد الرابع بن عبد الرحمن (١٨٥٩-١٨٧٣) حاول أن يجعل الحكم مركزيا وأن يبسط سلطة الدولة على كل القبائل دون تمييز. تمكن من تحديث الجيش، لكن الإصلاحات الأخرى لم تتم للنهاية بسبب تمرد بعض القبائل. ويرجع السبب في عدم تحقيق كل الإصلاحات وبسط سلطة الدولة إلى سياسة التقشف التي اتبعها الحسن الأول لكي لا يُغرق المغرب في الديون ويفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي، الذي أدى في ذلك الوقت إلى التحكم المالي للأوروبيين في كل من تونس ومصر آنذاك. حول هذه الشخصية، راجع: الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، الجزء ٩، ص ٢٠٧
٣٢- البورقادي، فاطمة وكناني آمال، "الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد ٨، ١٩٩٦، ص ١٦.
٣٣- نفسه، ص ١٦.
٣٤- تميل بعض الدراسات إلى إمكانية الحديث عن تفرقة أساسية للإدارة الترابية في مغرب ما قبل الحماية، إذ يمكن أن نميز فيها بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، وإن كان البعض يعتبر هذا التمييز إحالة إلى إشكالية الوحدة. راجع: يحيا عبد الكبير، مرجع سابق، ص. ٥٤ وما بعدها./ أيضاً:
Ben Hachem El Harrouni, Saadia, La construction régionale au Maroc : dynamique et enjeux, Ed. REMALD, 2008, pp. 7172-.
كلمة باشا من اللغة التركية: باشا، paşa و هناك من يقول إنها مترجمة من الفارسية: باديشاه، بادشاه، Padishah لقب فخر في الدولة العثمانية يمنحه السلطان العثماني للسياسيين البارزين، والجنرالات والشخصيات الهامة والحكام. ويعادل هذا اللقب في اللغة الإنجليزية لقب لورد. أما في المغرب فالمصطلح يدل على رتبة في الجهاز المخزني كان حاملها يتحمل مسؤولية التدبير السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمدينة في مغرب ما قبل الحماية.
أدى شير، الألفاظ الفارسية المعربة، الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص.٨٨
أيضا: الشابي مصطفى، النخبة المخزنية بمغرب القرن ١٩، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٩٥، ص.٤٥-٥١.
٣٥- بنمير، المهدي، مرجع سابق، ص ٨.
٣٦- اشركي محمد، "التطور التاريخي للإدارة العامة في المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى عهد الحماية"، المجلة المغربية للإدارة، العدد ٣، ١٩٨٥، ص ٧٤.
٣٧- Brémard, Fréderic, op.cit, p. 80.
٣٨- المهدي، بنمير، مرجع سابق، ص ٩.
٣٩- البورقادي، فاطمة وكناني، آمال، مرجع سابق، ص ١٧.
٤٠- أول مقيم عام فرنسي بالمغرب ما بين ١٩١-١٩٢٥.
٤١- انظر الخريطة رقم ١، ضمن الملحق.
٤٢- Brémard, Fréderic , op.cit, p. 47.
٤٣- انظر الخرائط ضمن الملحق.
٤٤- البورقادي، فاطمة وكناني، آمال، مرجع سابق، ص ١٨-١٩. كذلك: شكاك، صالح، مرجع سابق، ص. ٢٥١ وما بعدها.
٤٥- البروقادي، فاطمة وكناني، أمال، مرجع سابق، ص ١٩.
٤٦- بنمير، المهدي، مرجع سابق، ص ٩.
٤٧- تروان، فرنسوا، مرجع سابق، ص ١٤.

٤٨- البورقادي، فاطمة وكناني، آمال، مرجع سابق، ص. ٢٠.
٤٩- بنمير، المهدي، مرجع سابق، ص ٩-١٠.
٥٠- يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى تقسيم دانييل نوان Daniel Noin عام ١٩٧٠، قسم المغرب إلى ١٢ جهة هي كالتالي: الريف، والسهول الأطلنتية الشمالية الغربية، والأراضي المنخفضة الأطلنتية الغربية، والسهول الداخلية شبه الأطلنتية، والهضاب الداخلية الأطلنتية، والجبال الرعوية، وجبال الجنوب الغربي، وسوس، والصحراء المغربية، والنطاق المتوسطي، تروان، فرانسوا، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها.
٥١- حول الدوافع والأبعاد المتحكمة في تقسيم تراب المملكة بعد الاستقلال، ينظر: يحيا، عبد الكبير، مرجع سابق، ص ٦٩ وما بعدها.
٥٢- بنمير، المهدي، مرجع سابق، ص ١٠.
٥٣- البورقادي، فاطمة وكناني، آمال، مرجع سابق، ص ٢٠.
٥٤ - انظر الخريطة رقم: ٣، ضمن الملحق.
٥٥- المستف، صالح، مرجع سابق، ص. ٤٨ إلى ٥٠.
٥٦- هذه الجهات هي: وادي الذهب الكويرة، والعيون، وبوجدور، والساقية الحمراء، وكلميم، السمارة، وسوس ماسة درعة، والغرب، والشراردة بني جسن، والشاوية ورديغة، ومراكش تانسيفت الحوز، والجهة الشرقية، والدار البيضاء الكبرى، والرباط، وسلا زمور زعير، ودكالة عبدة، وتادلة أزيلال، ومكناس تافيلالت، وفاس بولمان تازة الحسيمة تاونات، وطنجة تطوان.
٥٧- تروان، فرنسوا، مرجع سابق، ص ٢٤.

المراجع

الناصري: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧.

مديرية إعداد التراب الوطني، المجال المغربي: واقع الحال، مطبعة عكاظ، ط.٨، ٢٠٠٠.

بنمير، المهدي ، التنظيم الجهوي بالمغرب: دراسة تحليلية للقانون رقم ٩٦-٤٧ المتعلق بتنظيم الجهات، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، عدد ٦، ١٩٩٧.

الشابي مصطفى، النخبة المخزنية بمغرب القرن ١٩، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٩٥.

البكريوي، عبد الرحمان، التعمير بين المركزية واللامركزية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء ١٩٩٣.
أربيب الحسن، السياسة الجهوية: دراسة، تحليل ومقارنة، منشورات أكدال، ٢٠٠١.

المستف، صالح، الجهة بالمغرب، رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، ط ١، ١٩٩٣.

أشرقي، عبد العزيز، الجهوية الموسعة، نمط جديد للحكامة الترابية والتنمية المندمجة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

يحيا، عبد الكبير، تقسيم التراب والسياسة الجهوية بالمغرب: نحو اعتماد جهوية سياسية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد ٨٤، ط ١، ٢٠١٠.

البورقادي، فاطمة وكناني آمال، الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد ٨، ١٩٩٦.

يحيا عبد الكبير، السياسة الجهوية، دراسة تحليل ومقارنة، منشورات أكدال، ٢٠٠١.

بنمير، المهدي، التنظيم الجهوي بالمغرب، دراسة تحليلية للقانون رقم ٩٦-٤٧ المتعلق بتنظيم الجهات، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، عدد ٦، د.ت.

اشركي محمد، التطور التاريخي للإدارة العامة في المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى عهد الحماية، المجلة المغربية للإدارة، العدد ٣، ١٩٨٥.

تروان، فرنسوا، المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، ترجمة على ابن احماد وإدريس البوشاري، دار طارق للنشر، ٢٠٠٦.

المستف، صالح، الجهة بالمغرب، رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

محمد جادور، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، منشورات مؤسسة آل سعود، الدار البيضاء، ٢٠١١.

شكاك، صالح، «السياسة الجهوية بالمغرب خلال فترة الحماية، مجلة المناهل، العدد، ٨٩-٩٠، ٢٠١١.

لوسيوني جوزيف، ترجمة:محمد المؤيد، تهييء الظهير البربري الصادر في ١٦ ماي ١٩٣٠، مجلة أمل، ع.١، ١٩٩٢.

المراجع الأجنبية:

Ben Hachem El Harrouni, Saadia, La construction régionale au Maroc : dynamique et enjeux, Ed. REMALD, 2008.

Brémard, Fréderic, l'organisation régionale du Maroc, faculté des lettres et science humaine, Rabat 2010
-DAYRIES, M, La régionalisation, Paris, Ed. PUF, Coll.

Ville et tribus du Maroc, Casablanca et les chaouia, pub de la mission scientifique du Maroc, Paris, Leraux, 1915.

André Adam, Essai sur la transformation de la société marocaine au contactde l'occident, C.N.R.S ; 2ème édition, Paris 1972 (2 vol).

J.Brignon et autre, Histoire du maroc, Ed Hatier, Paris 1986.

A,G,Martin, Quatre siecle d'histoire marocaine, au sahara de 15041902-, Au Maroc de 1894 a 1912,Felix Alcan,1923,pp362-.

Que sais-je ? 2e éd. 1982.

Ouazzani Chahdi, Hassan, «La région et la problématique de la décentralisation», In : Revue marocaine locale et le développement, 2010, N° 94-95, pp. 2538-.

El Ouali, Abdelhamid, Autonomie et régionalisation : perspective marocaine , Ed. Maghrebine Casablanca, 2010.

Brémard, Fréderic, L'organisation régionale du Maroc, Faculté des lettres et Sciences humaines, Rabat, 2010

Jacques Berque, Structures sociales du Haut-Atlas, Presses universitaires de France, 1955.

الملاحق

خريطة رقم (١) تقسيم المغرب على عهد الحماية

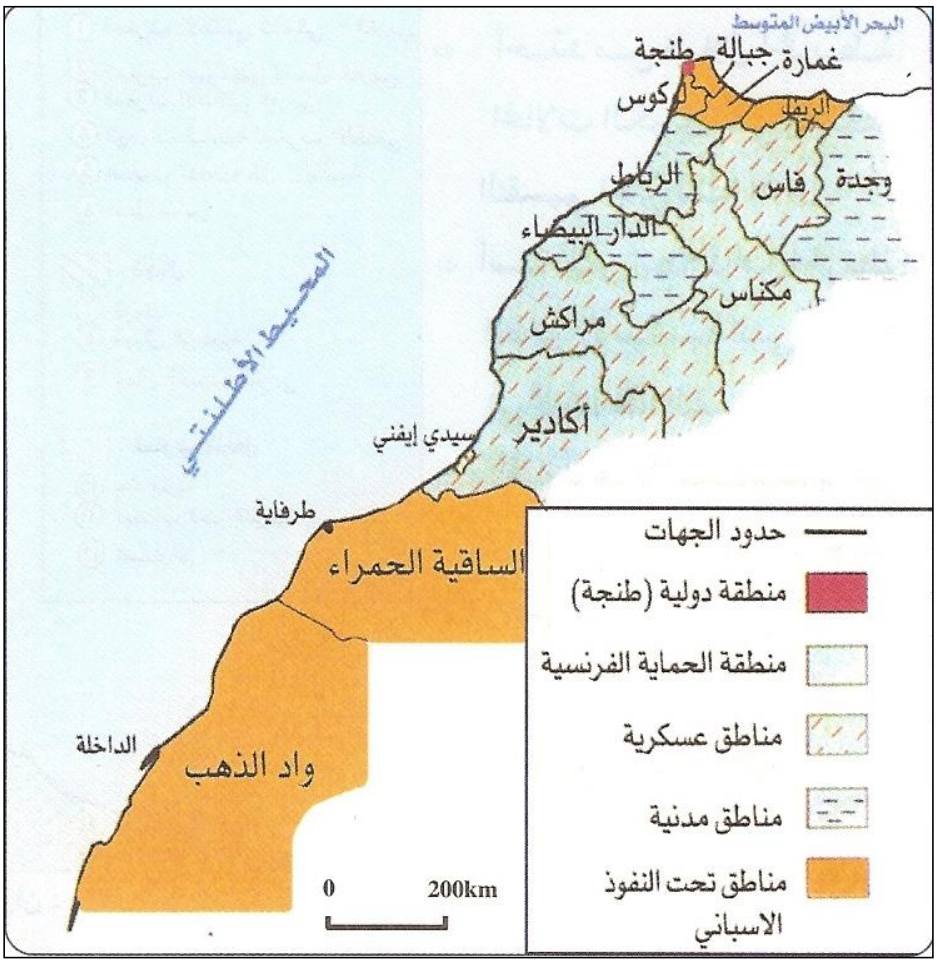

خريطة رقم (٢) تقسيم المغرب حسب دانييل نوان

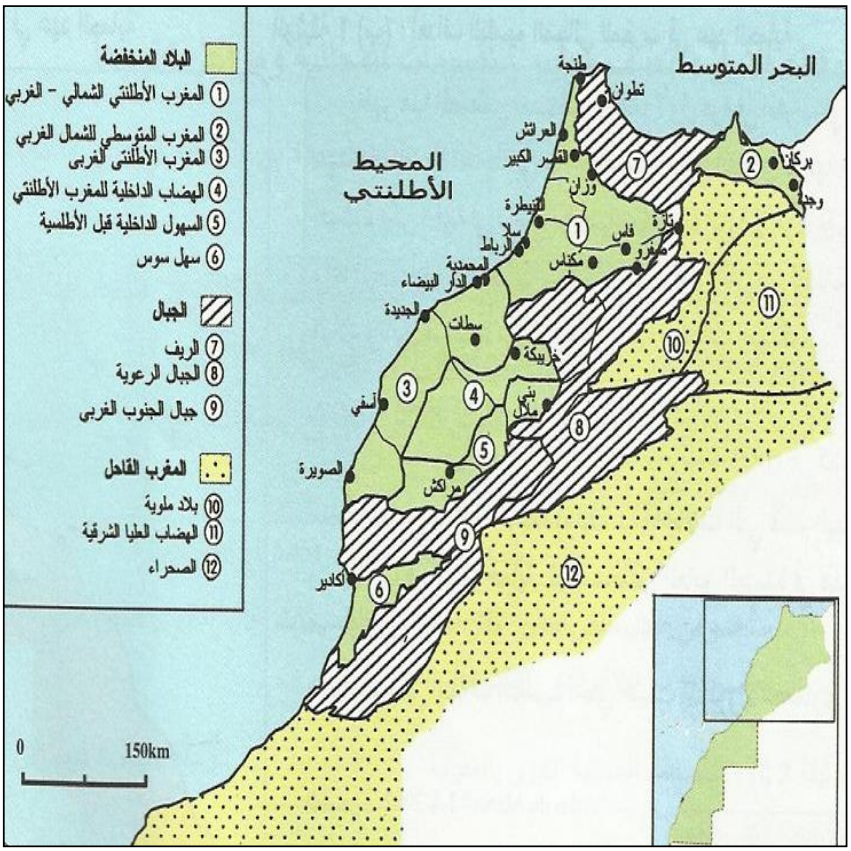

خريطة رقم (٣) تقسيم المغرب سنة ١٩٧١